المحور الاستراتيجي والأمني للدور المصري في أفريقيا

أ. عزة بدر أنور أحمد الهلالي

باحثة دكتوراه – قسم العلوم السياسية والإدارة العامة

كلية التجارة - جامعة أسيوط

Azza.elhelaly@aun.edu.eg

أ.د إسماعيل صبري مقلد

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية

كلية التجارة - جامعة أسيوط

أ.د علاء عبد الحفيظ محمد

أستاذ العلوم السياسة والعلاقات الدولية

عميد كلية التجارة - جامعة أسيوط

المجلــة العلميــة لكليـــة التجـــارة

كليـــة التجـــارة – جـــامعـــة أسيـــوط

العدد الثمانون – مارس ٢٠٢٤

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

الهلالي، عزة بدر أنور أحمد، مقلد، إسماعيل صبري، محمد علاء عبد الحفيظ (٢٠٢٤). المحور الاستراتيجي والأمني للدور المصري في أفريقيا. ***المجلة العلمية لكلية التجارة***، جامعة أسيوط، العدد ٨٠. ١٦١-١٨٣.

رابط المجلة: https://sjcf.journals.ekb.eg/

المحور الاستراتيجي والأمني للدور المصري في أفريقيا

أ. عزة بدر أنور أحمد الهلالي
أ.د إسماعيل صبري مقلد، أ.د علاء عبد الحفيظ محمد

المستخلص العربي:

يعرض ذلك البحث تحليل استراتيجية مصر الأفريقية، من أجل تعميق نهج الكسب المتبادل، وتعزيز علاقات التعاون المشترك بين مصر والدول الأفريقية، فيما يتعلق بالسلم والأمن، ومحاربة الإرهاب، وتطوير البنية الأساسية الإنتاجية، وتوسيع فرص التبادل التجاري والاستثمار المباشر، وذلك من خلال تناول عنصرين مهمين أولهما: هو المحور الاستراتيجي في استراتيجية مصر في أفريقيا مع توضيح لأهم أهداف هذه الاستراتيجية ثم تطرق ذلك المحور إلى أهم عوامل نجاح هذه الاستراتيجية، وكان لابد لهذه الاستراتيجية أن تستهدف مجموعات من الدول الأفريقية تنقسم إلى دول حوض النيل ودول القرن الأفريقي، وهي دول ذات أهمية اقتصادية، بينما المحور الثاني: هو المحور الأمني للاستراتيجية المصرية في أفريقيا، وتناول هذا المحور: بيئة التهديدات للسلم والأمن في إفريقيا، ثم دعم عمليات حفظ السلم والأمن، وتسوية الأزمات في القارة، وتطرق إلى انعكاسات بيئة التهديدات الأفريقية على الأمن القومي المصري، وكذلك تناول المحور الأمني دور مصر في دعم بنية السلم والأمن الأفريقية؛ من خلال جهودها في مكافحة الإرهاب، وأيضاً مبادرة إسكات البنادق٢٠٢٠، وأخيراً اتفاقية استضافة مركز الاتحاد الأفريقي؛ لإعادة الإعمار بعد النزاعات.

الكلمـات المفتاحيـة: الاستراتيجية، المحور الأمني، المحور الاستراتيجي، مكافحة الإرهاب، الاتحاد الأفريقي.

The strategic and security axis of the Egyptian role in Africa

Miss. Azza Badr Anwar Ahmed Elhelaly

Azza.elhelaly@aun.edu.eg

Prof. Ismail Sabry Makled. Prof. Alaa Abdel Hafeez Mohamed

Abstract:

This research presents an analysis of Egypt's African strategy in order to deepen the approach of mutual gain, and to strengthen the relations of joint cooperation between Egypt and African countries with regard to peace and security, combating terrorism, developing productive infrastructure, and expanding opportunities for trade exchange and direct investment, by addressing two important elements, the first of which is the strategic axis in Egypt's strategy in Africa with an explanation of the most important objectives of this strategy, then that axis touched on the most important success factors of this strategy.

Egypt in Africa, This axis exposed the environment of threats to peace and security in Africa, then supported peace and security operations and the settlement of crises in the continent.

It also touched on the repercussions of the African threat environment on Egyptian national security. The security axis also dealt with Egypt's role in supporting the African peace and security structure through its efforts to combat Terrorism, as well as the Silencing the Guns 2020 initiative, and finally the agreement to host the African Union Center for Post-Conflict Reconstruction.

Keywords: strategy, security axis, strategic axis, combating terrorism, the African Union.

مقدمة:

تُعد رئاسة مصر عام ٢٠١٩ للاتحاد الأفريقي؛ تكليلاً لجهودها منذ عام ٢٠١٤ في تنمية أواصر التعاون المصري الأفريقي في جميع المجالات، وتعزيزاً للدور المصري عقب ثورة ٣٠ يونيه، وأن يكون لها دور إيجابي قوى داخل القارة الأفريقية (محمد جابر، ٢٠١٨ ص٦٦)

لقد أصبح التقارب المصري مع أفريقيا في هذه المرحلة محوراً مهماً لحركة السياسة الخارجية المصرية؛ فقد احتلت القارة بوجه عام، وإقليمياً حوض النيل، وشرق أفريقيا بوجه خاص، وزناً كبيراً في أولويات الدولة المصرية، خاصة بعد ثورة يونية ٢٠١٣، وتمثل جولات الزيارات الرئاسية منذ نهاية عام ٢٠١٣ للكثير من الدول الأفريقية دليلاً واضحاً على قوة هذا التوجه المصري، وعوامل هذا التقارب متعددة يرتبط بعضها بطبيعة التهديدات الأمنية الراهنة للدولة المصرية، ويرتبط بعضها الآخر بالأجندات الدولية، والإقليمية في منطقتي الشرق الأوسط، والبحر الأحمر والمؤثرة بطبيعتها على الأمن القومي المصري وربما كان العامل المائي هو المحرك الرئيس لمصر عقب ثورة ٣٠ يونية في تسريع التحرك نحو أفريقيا، وطبقاً لمنظور دولة الرئيس عبد الناصر الذي قال: "كيف يمكن تجاهل وجود قارة أفريقيا؟"، ومن هذا المنطلق يمكن توضيح المشكلة البحثية، وكذلك الأسئلة البحثية فيما يأتي:

١. المشكلة البحثية:

تتمثل المشكلة البحثية هنا، في أنه كلما كانت الاستراتيجية المصرية في أفريقيا واضحة ومحددة، كان ذلك مهماً وإيجابياً في مواجهة التحديات الأمنية التي تواجه مصر، وتجعلها أقدر على تنمية مصالحها الحيوية في القارة الأفريقية.

٢. الأسئلة البحثية:

١- ما أكثر الدول التي تستهدفها الاستراتيجية المصرية في أفريقيا؟

٢- ما التأثيرات التي تتركها التهديدات التي تمتلئ بها بيئة الصراعات الأفريقية على الأمن القومي المصري؟

٣- ما دور مصر في دعم بنية السلم والأمن في أفريقيا من خلال جهودها في مكافحة الارهاب؟ ما دور مصر لإعادة الإعمار بعد النزاعات؟

٤- ما الدور الذي يمكن أن تسهم به مصر في مشاريع إعادة الإعمار في أفريقيا في مرحلة ما بعد تسوية النزاعات فيها؟، وإلى أي مدى تستطيع مصر تحمل تكاليف وتبعات هذا الدور؟

تحديات السياسة الخارجية المصرية فى أفريقيا :

تعد التفاعلات والتداخلات الحادثة داخل النظام الدولي أحد أهم الدوائر التي يمكن أن تؤثر على واقع الدول؛ لما لذلك من تأثيرات متنوعة مباشرة، أو غير مباشرة في التأثير على توجيهات وسياسات وممارسات تلك الدول، ومن تلك التهديدات، والتحديات التي تقابل السياسة الخارجية المصرية في أفريقيا ما يأتى :(أبو العينين، محمود، ٢٠١٤، ص ١٩، ٢١)

١- التهديد، والتحدي الأيديولوجي.

٢- التهديد الناجم عن تعدد الدول؛ والأطراف المتدخلة في القارة الأفريقية.

٣- التهديد الذي تشكله الشراكات والتحالفات الاستراتيجية مع دول القارة.

٤- التهديد بسبب علاقات القوة غير المتكافئة.

ويستهدف هذا البحث، تحليل استراتيجية مصر الأفريقية؛ من أجل تعميق نهج الكسب المتبادل، وتعزيز علاقات التعاون المشترك بين مصر والدول الأفريقية فيما يتعلق بالسلم والأمن، ومحاربة الإرهاب، وتطوير البنية الأساسية الإنتاجية، وتوسيع فرص التبادل التجاري والاستثمار المباشر.

أولاً- المحور الاستراتيجي في استراتيجية مصر في أفريقيا:

كـان لموقـع مصـر الجغرافـي دور مـن الصـراعات التـي تـدور داخـل القـارة الأفريقية، وأن الصراع بشأنها سوف يؤثر على مصر سواء أرادت أم لم ترد؛ استنادا إلى هذه الرؤية، وضعت الدولة المصرية في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر القارة الأفريقيـة فـي دائـرة الاهتمـام الاسـتراتيجي، كمـا طـورت الأدوات المناسـبة لعصـرها فـي التفاعل مع القارة، واستطاعت بناء نفوذ إقليمي مكنها من تحقيق أهدافها الاستراتيجية في التحرر الوطني من الاستعمار الغربي التقليدي (أماني الطويل، ٢٠١٧، ص ٣١).

وإذا كانـت ثـورة يوليـو ١٩٥٢ تُعـد بمنزلـة المرجعيـة التاريخيـة، أو خـط البدايـة الفعلي للاستراتيجية المصرية في أفريقيا، فإن ثورتي ينـاير ويونيو تمثلان عنواناً لنهاية حقبة كاملة فى هذه العلاقات، ولتبدأ بعدها مرحلة جديدة من العلاقات المصرية الأفريقية؛ بناء على آليات مختلفة، تضع في اعتبارها التحديات التي تمر بها مصر عند هذه المرحلة من تطور دولتها الوطنية، مع الأخذ في الحسبان التطورات التي شهدتها القارة، وما تنطوي عليه تلك التطورات من فرص وتحديات، وبالنظر إلى المراحل التي مر بها تطور علاقة مصر بأفريقيا، فسوف يتضح إن هناك عدداً من المبادئ الرئيسة التي حكمت هذه العلاقات تاريخياً، وأولها: التأكيد على أهمية الانتماء الأفريقي لمصر،

وثانيها: هو الانتصار لقضايا القارة والدفاع عنها، أما ثالث: هذه المبادئ، فهو السعي إلى القيادة والتأثير فيما يجري داخل القارة الأفريقية من أحداث وتطورات.

وبشكل عام يمكن القول: إن هذه المبادئ الرئيسة ما تزال صالحة في مجملها لتنشيطها، والانطلاق منها نحو آفاق جديدة، وذلك مع الاعتراف والإقرار بأن أفريقيا قد تغيرت، كما أن مصر نفسها تمر حالياً بمرحلة تغير هائلة، وإذا كانت مصر تسعى بقوة إلى صنع استراتيجية جديدة للعلاقات المصرية الأفريقية؛ لتطوير أدواتها، واستعادة قدراتها وحيويتها داخل القارة الأفريقية، فإن ذلك يأتي متزامناً ـ أيضاًـ مع دخول أفريقيا حقبة جديدة من التغيير، تتمثل أبرز ملامحه في الدور الكبير للعمل الجماعي، والشراكات الإقليمية، وذلك في إطار السعي إلى تحقيق صيغة متقدمة من صيغ الاتحاد، وتنسيق السياسات، وقد أسفرت هذه الجهود عن تحولات مهمة على الساحة الأفريقية، سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الأمني، ولم تكن تلك وحدها هي السمة البارزة لهذه المرحلة، لكن صاحبها تكالب الكثير من القوى الدولية غير التقليدية على أفريقيا؛ طلباً للمكانة والنفوذ، وأبرزها الصين والهند وروسيا والبرازيل وإسرائيل وتركيا وإيران بالإضافة إلى القوى التقليدية الأخرى، وفي مقدمتها الدول الأوروبية والولايات المتحدة، فضلاً عن صعود دور بعض القوى المحلية على المستوى القاري، وقيادتها للعمل الأفريقي المشترك، وسعيها للعب أدوار أكبر سواء كممثلة لأفريقيا على المستوى العالمي، أو كقائدة على المستوى القاري لجنوب أفريقيا ونيجيريا؛ فضلاً عن تصاعد الطموحات الإثيوبية، (هاني رسلان وأميرة عبد الحليم، ٢٠٢٠، ص ١٣).

١) تتمثل أبرز أهداف استراتيجية مصر في أفريقيا في الأهداف الأتية:

١. الحفاظ على الأمن المائي المصري.
٢. حشد التأييد السياسي، واستغلال الأطر، والآليات الإقليمية؛ لتعزيز المصالح المصرية.
٣. تفعيل مشروعات الربط ، والتكامل الإقليمي.
٤. مكافحة الإرهاب من خلال التعاون الدبلوماسي، والعسكري، والاستخباراتي.
٥. تطوير الأنشطة الاقتصادية، والاستثمارية، وفتح الأسواق أمام الصادرات المصرية (مركز المعلومات واتخاذ القرار- رئاسة الوزراء)**.**

أ. الحفاظ على الأمن المائي المصري:

يمثل نهر النيل أهم مورد مائي بين الدول العربية ويعد حجر الأساس في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية في مصر؛ فهو يوفر نحو ٩٦.٥% من الاحتياجات المائية المصرية بينما تأتي النسبة الباقية (٣.٥%) من مياه الأمطار، والمياه الجوفية وتحلية مياه الصرف الزراعي، والصحي؛ ولذلك فأن أي نقص في حجم كميات المياه التي تصل إلى مصر لابد أن يؤثر سلباً على عملية التنمية في مصر سواء تنمية زراعية، أو صناعية، أو اجتماعية، وترتبط مصالح الأمن القومي المصري بتأمين وحماية الأمن المائي المتمثل في نهر النيل عن طريق الحفاظ على أمن منابع نهر النيل، واستمرار تدفقه الطبيعي، وتأمين مصادر الطاقة على مجرى النيل، مع التنسيق مع دول حوض نهر النيل فيما يتعلق بالمشروعات التي تقيمها، مع مقاومة تغلغل القوى الخارجية في أفريقيا، وتنمية العلاقات مع دول حوض نهر النيل، وضمان استقرار شمال وجنوب السودان، (هالة السيد الهلالي، ٢٠١٩ ص ص ١٠٢ - ١٠١).

ب. حشد التأييد السياسي، واستغلال الأطر، والأليات الإقليمية؛ لتعزيز المصالح المصرية:

إن أكبر تحدّ إقليمي واجه الدولة المصرية عقب ثورة ٣٠ يونيو٢٠١٣ وشكل نقطة فاصلة في تاريخ العلاقات المصرية الأفريقية، وربما كان سبباً رئيسياً في توجيه السياسة الخارجية المصرية نحو مسار مختلف هو القرار الذي اتخذه مجلس السلم والأمن الأفريقي عقب تحرك الجيش المصري، وانحيازه للإرادة الشعبية لعزل الرئيس الأسبق محمد مرسى؛ حيث قرر الاتحاد الأفريقي بتعليق مشاركة مصر في أنشطة الاتحاد الأفريقي إلى حين استعادة النظام الدستوري، كما هو منصوص عليه في ميثاق الاتحاد الأفريقي، واستقطاب الكتلة التصويتية الأفريقية الكبيرة التي تبلغ ٥٤ دولة أفريقية لصالح الجانب المصري في قضية سد لنهضة الأثيوبي؛ حيث شرعت الحكومة الأثيوبية في تنفيذ مشروع سد النهضة عام ٢٠١١ على أساس أنه سيكون أكبر مشروع للطاقة الكهرومائية في أفريقيا عند اكتماله بقدرة توليد للطاقة تقدر بحوالي ٦٤٥٠ ميجاوات .(Aaron Maasho 2020).

ج. تفعيل مشروعات الربط ، والتكامل الإقليمي:

تكتسب تنمية مشروعات الربط ، والتكامل بين مصر وأفريقيا أهمية متزايدة لما لها من أبعاد اقتصادية، وسياسية؛ فعلى المستوى الاقتصادي، تمثل أفريقيا أحد الأسواق الجغرافية المستهدفة للصادرات المصرية، كما تمتاز أفريقيا بسهولة نفاذ المنتجات المصرية إليها، وذلك مقارنة بالدول الأوروبية التي تشترط معايير كفاءة تكاد تكون تعجيزية، وعلى المستوى السياسي، تُعد علاقات التبادل التجاري المشتركة أحد السبل المطروحة أمام مصر؛ لاستعادة قوتها الناعمة في القارة الأفريقية، والتي شهدت نوعاً من التراجع في فترات سابقة، وكذلك الجهود الحكومية الرامية إلى تنمية الصادرات المصرية إلى الدول الأفريقية؛ للتعرف على تجارب الصين والهند؛ لاستخلاص أبرز السياسات التي يمكن الإفادة منها.

تحتل كل من الصين والهند مركز الصدارة من حيث نفاذ الصادرات إلى دول الكوميسا، وتتشابه تجارب الدولتين في تطبيق سياسات خاصة بتشجيع التصدير إلى دول الكوميسا، ويتولى بنك التصدير والاستيراد التابع للدولة في كلتا الدولتين وضع برامج لتنمية الصادرات المحلية، والربط بين مجالات التعاون الاقتصادي والفني مع تعزيز المبادلات التجارية، (مروة جابر و يسرا رفاعي،٢٠٢١ ص ٣.).

د. مكافحة الإرهاب من خلال التعاون الدبلوماسي والعسكري والاستخباراتي:

توجد مصلحة مصرية في تحقيق الاستقرار، والقضاء على الإرهاب داخل القارة الأفريقية؛ بسبب ترابط وتشابك التنظيمات الإرهابية، وعصابات الجريمة المنظمة في تلك المنطقة، والتي يتمدد نشاطها إلى السودان وليبيا ومن ثم تؤثر على مصر؛ حيث إن الطبيعة الجغرافية، والظروف التاريخية، والأحداث السياسية، والأوضاع الاقتصادية؛ جعلت أفريقيا من أكثر قارات العالم اضطراباً، ومصدراً لعدم الاستقرار لبعض الدول خارج القارة الأفريقية بالنظر إلى كثرة عمليات التهريب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، ومن أهمها؛ تجارة المخدرات، وحيازة بعض الجماعات الإرهابية للأسلحة المتطورة والاتجار في البشر، والهجرة غير الشرعية التي تشكل تحدياً أمنياً وإنسانياً للكثير من دول القارة، (أمير وجدى يوسف وهبه، ٢٠٢١ ص ٧.).

١. عوامل نجاح الاستراتيجية المصرية تجاه دول القارة:

تتعدد عوامل نجاح هذه الاستراتيجية، ويعتمد نجاح هذه العوامل على تحديد أهم أهداف الاستراتيجية في أفريقيا؛ وذلك على النحو الآتي:

١. تفعيل الإطار المؤسسي (اللجنة الدائمة لمتابعة العلاقات المصرية الأفريقية برئاسة وزارة الخارجية).
٢. وضع المصالح المتبادلة كأولوية في التعاون مع دول القارة.
٣. عدم اختزال العلاقة مع أفريقيا في دول حوض النيل، وقضية مياه النيل.
٤. الإفادة من الخبرات، والكفاءات البشرية المصرية؛ لنقل الخبرات إلى الدول الأفريقية.
٥. تفعيل أطر التعاون الحالية سواء بين مصر والدول الأفريقية، أو مع التجمعات، والمنظمات الأفريقية.
٦. تسخير القدرات المصرية (الاقتصادية، العلمية، العسكرية،..) والتي يمكن إفادة دول القارة بها، (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.).

٢. الدول المستهدفة فى الاستراتيجية المصرية في أفريقيا:

استهدفت مصر في استراتيجياتها في أفريقيا مجموعات من الدول تنقسم إلى دول حوض النيل، ومن أهمها دول حوض نهر النيل التي تضم إحدى عشرة دولة أفريقية (بوروندي ورواندا، أريتريا، وأثيوبيا، وكينيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وتنزانيا، واوغندا، والسودان، ومصر)، ودول القرن الأفريقي، والتي تضم: أثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وجيبوتي، وجنوب السودان والسودان وكينيا والصومال، دول ذات أهمية اقتصادية من خلال أربع بوابات رئيسة هي: داكار، وأبيدجان، وكوتونو، ودوالا.

أ. دول حوض النيل:

فرضت ثورة الثلاثين من يونيه ٢٠١٣ ضرورة العمل بجدية على عودة انخراط مصر في الدائرة الأفريقية، وتبنى الكثير من الاستراتيجيات الدبلوماسية الفاعلة، وبصورة خاصة تجاه دول حوض نهر النيل التي تضم إحدى عشرة دولة أفريقية هي (بوروندي، ورواندا، واريتريا، وأثيوبيا، وكينيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وتنزانيا، واوغندا، والسودان، ومصر)، تجمع بينهم روابط وثيقة من العلاقات؛ نظراً لوجود نهر النيل الذي تعتمد عليه هذه الدول في الكثير من الاستخدامات، والمشروعات المهمة، ويعد بالنسبة لمصر مسألة مصيرية وأحد مصادر تحقيق التنمية والأمن المائي في مصر ودول القارة الأفريقية، ومصر والسودان هما دولتا المصب، أما باقي الدول الأخرى فهي دول المنبع التي تنقسم إلى دول الحوض الشرقي والجنوبي بما في ذلك منطقة البحيرات العظمى، والهضبة الإثيوبية، و٨٤% من مياه النيل في مصر

من النيل الأزرق من الهضبة الأثيوبية، والنسبة الباقة ١٦% من النيل الأبيض من منطقة البحيرات العظمى.

وتسعى مصر جاهدة للحفاظ على حصتها من مياه النيل في ظل التحديات الراهنة وشيوع ظاهرة الفقر المائي، وغياب الاستقرار السياسي، والصراعات القبلية والتحالفات الدولية داخل دول حوض النيل، وعلى الرغم من هذه التحديات تعمل مصر على تعزيز العلاقات الثنائية، وأواصر التعاون المشترك، وإثبات أن مصر دائماً في مسار التنمية، برغم المنح والمساعدات التي تقدمها مصر للدول الأفريقية مقارنة بالدول الكبرى الغربية، ومن أهم مشروعات التعاون الثنائي: قناة جونجلى، التي تعود فوائدها على كل من مصر والسودان وجنوب السودان، وهذه القناة تحد من التأثيرات السلبية لسد النهضة، وتدل على سعي مصر لحفظ حصتها في المياه في السودان، (محمد بيلى العليمي ،٢٠١١) ص ص ٦٩ - ٧٠

ب. دول القرن الأفريقي:

فـي ظـل الاوضـاع الأمنية المعقدة بمنطقة القرن الأفريقي، أسـهمت مجموعـة مـن المبـادئ والمصالـح الحاكمـة فـي صياغـة توجهـات مصـر الخارجيـة صـوب القـرن الأفريقي، والتـي تتمثـل فـي تأميـن ميـاه النيـل، والحفـاظ علـى أمـن السـودان، وأمـن البحـر الأحمر، وتعزيـز العلاقات الاقتصادية، والروابـط الثقافيـة، بالإضافة إلـى تعزيـز دور ومكانـة مصـر علـى الصعيـد الأفريقي، وخـلال مرحلـة مـا بعـد الحـرب البـاردة أضحـى القـرن الأفريقي شـأنه مثل باقي الأقاليم الفرعيـة الأخرى سـاحة نزال كبرى بين القوى الخارجية الأجنبية الفاعلـة، والتـي تتجـاوز مصالحهـا الأمنية، والاقتصـادية نطـاق حدودهـا الوطنيـة، علـى أن تصاعـد حـدة الهجمـات الإرهابيـة العنيفـة فـي القـرن، وحـوض النيـل، وفشـل عـدد مـن الـدول الوطنيـة، بالإضـافة إلـى الحـرب الأهليـة فـي اليمن، والأزمـة الخليجيـة مـع قطـر؛ قد أسـهمت جميعها فـي تشـكيل تحالفـات أمنيـة متنافسـة، وأضافت بعدًا جديدا لخريطـة الصراعـات التـي تعانـي منهـا هـذه المنطقـة، بيـد أن الأكثـر خطـورة هـو وجـود تهديـد حقيقـي لأمـن مصـر المائـي بعـد تطبيـق اسـتراتيجية السـدود الأثيوبية، واسـتمرار بنـاء سـد النهضـة مـن جهـة، ومحاولـة إحداث انقسـام بيـن الهويـة العربيـة، والأفريقيـة بالنيـل مـن الوجـه الأفريقي لمصـر مـن جهـة أخـرى، (حمدي عبد الرحمن حسن، ٢٠٢١، ص ٦٠).

تحتـل منطقـة القرن الأفريقـي، موقعًـا اسـتراتيجيًّا مهمًـا فـي منطقـة جنـوب البحـر الأحمـر، وذلـك فـي الجـزء الشّـمالي الشـرقي، مـن القـرن الأفريقـي، وتتمتـع بخصـائص اسـتراتيجية، وأهمية جغرافية سياسية (جيوبولوتيكية)؛ مما جعلها محطًا للأنظار، ومجالًا للصـراع العـالمي، وذلـك فـي ضـوء تأثيرهـا علـى كـل مـن البحـر الأحمـر كممـر تجـاري عالمي، وكذلك المحيط الهندي، وفي هذا السياق يشكِّل القرن الأفريقي أحد أهم معطيات

أمن الطاقة العالمي، والإقليمي، وذلك بطبيعة صلته العضوية بمنطقة باب المندب الذي هو شريان حاسم للاقتصاد العالمي؛ فهناك ٥٢ سفينة، و٤ ملايين برميل من النفط تمر عبر المضيق يوميًّا، و٥٠ مليون طن من المنتجات الزراعية؛ مما يجعلها رابع أكثر الممرات المائية ازدحامًا في العالم، وهو ما يجعل المخاوف مستمرة بشأن تأمين باب المندب، وحساب حجم الخسائر المترتبة على تصاعد المخاطر، (محمد بيلى العليمي، ٢٠١١ ص ٧٠)

وطبقًا لتقرير الطاقة السنوي الصادر عن جامعة كولومبيا في عام ٢٠١٨، فإن إغلاق باب المندب كممر مائي، ولو مؤقتًا، يمكن أن يؤدي إلى زيادات كبيرة في تكاليف الطاقة الإجمالية، وأسعار الطاقة العالمية؛ حيث إن إغلاق باب المندب سيمنع وصول نفط الخليج العربي إلى قناة السويس، أو خط أنابيب سوميد، وتحويلها إلى الطرف الجنوبي من أفريقيا؛ مما يزيد من وقت العبور، وتكلفته، بالإضافة إلى ذلك، فانه لن يعود بالإمكان الحفاظ على استمرار تدفق النفط الأوروبي، والجنوبي الأفريقي؛ التوجه إلى الأسواق الآسيوية عبر قناة السويس، وباب المندب، وطبقًا للتوقعات الاقتصادية فإن التكاليف الإضافية للنقل البحري سوف تتزايد بمقدار ٤٥ مليون دولار يوميًّا، إضافة إلى الارتفاع في تكاليف الشحن المترتبة على زيادة مسار الناقلات بحوالي ٦٠٠٠ ميل بحري، (أماني الطويل)

وتضم هذه المنطقة ثماني دول أفريقية هي: أثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وجيبوتي، وجنوب السودان، والسودان، وكينيا، والصومال، ومنذ القدم كانت منطقة القرن الأفريقي مجموعة من التخوم الجغرافية، التي كانت تشمل شعب الصومال، وعرف فيما بعد بالقرن الأفريقي العظيم أو الكبير وتحتل منطقة القرن الأفريقي أهمية استراتيجية وجيوبولتيكية، ويؤكد ذلك التنافس الدولي، والإقليمي للسيطرة على موارد هذه المنطقة من قبل القوى الحديثة، وتحديداً القوى الأمريكية، الفرنسية، الإسرائيلية، الصينية، التركية، الإيرانية، البرازيل، الهند، الاتحاد الأوروبي، ويتوجب على دول القرن الأفريقي تبني أجندة جديدة للحوار والتفاوض، فضلاً عن تأمين ودعم المجهودات العسكرية، والتدخلات الخارجية التي لا تجدى نفعاً في حل الصراعات والتوترات داخل القرن الأفريقي، وتُولي مصر في الفترة الراهنة اهتماماً بالغاً بمنطقة القرن الأفريقي، من خلال المحادثات بين مصر، وإريتريا؛ لتعزيز التعاون الثنائي للتصدي للقضايا والمشكلات الإقليمية في القرن الأفريقي وتقديراً منها لخطورتها على أمن البحر الاحمر، وباب المندب، وترى في ذلك عمقاً استراتيجياً لمصر؛ لطول سواحل إريتريا على البحر الاحمر وتعد مدخلاً رئيسياً للسفن التي تعبر قناة السويس، (نسرين الصباحي، ٢٠١٨، ص ٨٤).

ج. دول ذات أهمية اقتصادية:

إن القارة الأفريقية تتمتع بالكثير من الثروات، والموارد الطبيعية، وهذا يؤهلها لقيام صناعة كثيفة لتوافر الإمكانيات ويتواكب ذلك مع ما تفرضه العولمة من ضرورة تحقيق الاندماج الإقليمي، وهذا يقتضى تعزيز العلاقات المصرية مع دول حوض النيل، والاستثمار في غرب أفريقيا، عبر النفاذ من خلال أربع بوابات رئيسة هي: داكار، وأبيدجان، وكوتونو، ودوالا، وتتميز هذه المناطق بالبنية التحية القوية من شبكة الطرق، والمواصلات، والاستقرار الاقتصادي، والسياسي، والموقع الجغرافي الساحلي، ويعد ميزة نسبية لهذه المواقع الأربعة، وإمكانية استغلالها من قبل الدول المجاورة الحبيسة كمخازن للكثير من المنتجات، والسلع، فضلاً عن عضوية هذه الدول في الاتحاد الاقتصادي، والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA) ، ما يساعد على توفير النقد الأجنبي، (أماني الطويل، ٢٠١٧).

ثانياً- المحور الأمني للاستراتيجية المصرية في أفريقيا:

شهد التعاون الأمني لمصر نشاطاً مكثفاً تجلى في الجولات الأفريقية لرئيس أركان الجيش المصري، ورئيس جهاز المخابرات العامة المصرية؛ بهدف تعزيز أوجه التعاون الأمني، والعسكري في مجالات التدريب، والتأهيل، ونقل الخبرات، بالإضافة إلى التنسيق حول الملفات الأمنية المخابراتية، الذي تعزز بتوقيع مصر عدة اتفاقيات للتعاون العسكري والأمني، والمخابراتي، والدفاعي مع كل من بوروندي، وكينيا، وجنوب السودان، وتنزانيا، وأوغندا، والسودان، (حمدي عبد الرحمن حسن،٢٠٢١، ص ٦٥).

حرصت مصر منذ عام ٢٠١٤ على أن يكون هناك تعاون عسكري فعال مع دول حوض النيل؛ لاستمرار ضمان تدعيم الدور المصري بالإقليم بصورة أكثر فعالية، في خطوة تهدف بالأساس إلى حماية الأمن القومي، والمائي المصري, في ظل بيئة أمنية مركبة, فحرصت مصر على المشاركة في تدريبات عسكرية مشتركة مع السودان تحت اسم" نسور النيل"، بمشاركة القوات البرية والبحرية والجوية لكلا البلدين؛ من أجل تعزيز التعاون، وتبادل الخبرات العسكرية، وتوحيد أساليب العمل؛ للتصدي للتهديدات المتوقعة للبلدين، كما شاركت مصر في مناورات عسكرية مع السودان تحت اسم" نسور النيل ١، ٢" بمشاركة القوات الجوية، والصاعقة المصرية والسودانية، (سحر عبد الرحمن،٢٠١٥، ص ١٣٨).

وفرضت بيئة التهديدات للسلم والأمن في أفريقيا الكثير من التحديدات بالنسبة للأمن القومي المصري سواء لدول الجوار مثل: ليبيا، أو السودان، أو بدول حوض نهر النيل، ومنطقة القرن الأفريقي؛ حيث انعكس ذلك على اهتمام مصر في دعم السلم والأمن

الأفريقي من خلال انخراطها، وتفاعلها مع جهود الوساطة، وتسوية النزعات، أو جهود حفظ السلام، (نورا أبو النصر، ورولن حامد، وأحمد رشوان، ٢٠١٩، ص ١٤).

أ. بيئة التهديدات للسلم والأمن في إفريقيا:

يواجه أمن الحدود في أفريقيا جملة من التهديدات أبرزها؛ انتشار ظاهرة الإرهاب العابر للحدود في شمال القارة، وفي إقليم الساحل الأفريقي، وكذا في منطقة القرن الأفريقي، بجانب التطور الكبير في التدفقات غير المشروعة للأسلحة عبر الحدود، وتهريب المهاجرين غير الشرعيين، والإتجار بالبشر، فضلاً عن تهريب الخامات، والسلع، وتمدد نشاط شبكات الجريمة المنظمة العابر للحدود، وتبرز الكثير من العوامل التي تسببت في تصاعد مشكلات أمن الحدود في أفريقيا أهمها: الميراث الاستعماري الجائر المتسبب في النشأة المعيبة للحدود الدولية في أفريقيا، وكذلك ازدواجية نطاقات السيادة بين الدولة الأفريقية والكيانات من دون الدولة كالجماعات الإثنية، فضلاً عن الآثار السلبية لبعض مظاهر التقدم غير المخطط في عملية التكامل القاري، والإقليمي، ومشكلات الإدارة المشتركة للحدود البرية، وضعف قدرات الدول الأفريقية في تأمين حدودها البحرية.

وقد تعددت الاستجابات الأفريقية لهذه التهديدات؛ فعلى المستوى القاري أطلقت مفوضية الاتحاد الأفريقي برنامجاً خاصاً لقضايا الحدود عام ٢٠٠٧ مثلت مخرجاته الركيزة الأساسية لاتفاقية نيامي بشأن التعاون الحدودي، والاستراتيجية الأفريقية لحوكمة الحدود، وعلى المستوى الإقليمي الفرعي أولت الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد)، ومجموعة التنمية لدول الجنوب الأفريقي (سادك) اهتماماً خاصاً بقضايا الحدود لمعالجتها أمنياً، وسياسياً، واقتصادياً. كذلك قامت حكومات الدول الأفريقية باتخاذ خطوات مهمة كتعزيز الإنفاق على قطاع أمن الحدود، وتطوير البنية المؤسسية، والتقنية لمراقبة الحدود، والقيام بترتيبات ثنائية وثلاثية من أجل الإدارة المشتركة للحدود، (أحمد أمل ٢٠٢٢، ص ٦٧)

يلفت المجال البحري الأفريقي الانتباه إلى مجموعة واسعة من التهديدات الحقيقية، والمحتملة؛ التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث أضرار جماعية، وإلحاق أذى اقتصادي كارثي إلى الدول الأفريقية. فبالإضافة إلى خسارة في الإيرادات، فأنها يمكن أن تغذي العنف، وانعدام الأمن، ويمكن لبعض منها، مثل: الاتجار بالمخدرات؛ أن تغذي الفساد، وتسهم في تمويل شراء الأسلحة غير المشروعة، وتفسد الشباب، وتحرف الديمقراطية / سيادة القانون، وتزعزع استقرار الاقتصاديات، وتشوّه الحياة المجتمعية، ومع تزايد العوامل المهددة للمجال البحري في أفريقيا نمو من حيث العدد، والقدرة، يجب أن يكون هناك مسعى أفريقي لمعالجة هذه العوامل على الصعيدين الوطني، والإقليمي، والقاري،

ومن بين أمور أخرى، تشمل، التهديدات، ونقاط الضعف في المجال البحري الأفريقي على ما يأتي: (الاتحاد الأفريقي، ٢٠١٢):

١. الجريمة المنظمة العابرة للأوطان في المجال البحري (بما في ذلك غسل الأموال، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والمخدرات، والقرصنة، والسطو المسلح في البحر، والتموين بالنفط غير القانوني و /سرقة النفط الخام على طول السواحل الأفريقية، والإرهاب البحري، والاتجار بالبشر وتهريب البشر، وطالبي اللجوء المسافرين عن طريق البحر).
٢. الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والصيد المفرط للأسماك والجرائم البيئية (ويشمل الغرق المتعمد للسفن وانسكاب النفط، بالإضافة إلى إلقاء النفايات السامة).
٣. الكوارث الطبيعية، تدهور البيئة البحرية وتغير المناخ.
٤. الاتصالات الاستراتيجية والجرائم الإلكترونية.
٥. الإطار القانوني الضعيف.
٦. نقص و/ أو ضعف المساعدات المقدمة للملاحة البحرية، وعمليات المسح الهيدروغرافي الحديث، والخرائط الملاحية الحديثة، والمعلومات المتعلقة بالسلامة البحرية في عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

ب. دعم عمليات حفظ السلم والأمن وتسوية الأزمات في القارة:

كانت مصر من أوائل الدول الداعمة لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، بدءًا بمشاركتها في أول مهمة حفظ سلام متعددة الأبعاد في الكونغو عام ١٩٦٠، وانتهاءً بكونها سابع أكبر الدول مساهمة بقوات في مهام حفظ السلام الأممية حاليًا. وقد وصل عدد البعثات التي شاركت فيها مصر إلى ٣٧ بعثة أممية، بإجمالي قوات تجاوز ٣٠ ألف فرد منذ بداية مشاركتها في عمليات حفظ السلام، في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا، وطيلة هذه العقود، لم تحجم مصر عن المشاركة في أصعب مهام الأمم المتحدة وأكثرها خطورة، وأولت الاهتمام الواجب بالتدريب والتأكيد على أهمية توفر أعلى مستويات الجاهزية والكفاءة، وضربت مثلًا يحتذى به في السلوك والانضباط وعدم التسامح مع أي تجاوز، وساهمت في بناء القدرات الإقليمية لحفظ السلام، لاسيما الأفريقية والعربية، كما حرصت مصر منذ ثورة يونيو على الدعوة لتبني مقاربة استراتيجية جديدة، تتعامل مع عمليات حفظ السلام في إطار مفهوم يتضمن خطط عمل سياسية وبرامجية متكاملة، ومما يساعد على تعديل خطط وأساليب عمليات حفظ السلام بصورة مستمرة استجابة للمتغيرات السياسية والميدانية، الأمر الذي يتفق إلى حد بعيد مع مواقف العديد من دول العالم، وكذا مع رؤية السكرتير العام للأمم المتحدة، وتجب الإشارة هنا إلى ما بذله من جهود كبيرة في تفعيل أدوات السكرتارية وتنشيط دورها السياسي، وهو ما يستحق الدعم والتأييد وترى مصر أن مثل هذه المقاربة أصبحت

ضرورية في ضوء التحديات الجسيمة المرتبطة بالنزاعات المسلحة، وما تخلفه من إضعاف المؤسسات الوطنية وتقليص قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية، وتمزيق النسيج الاجتماعي، وكذا في ضوء التشابك بين النزاعات وتهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة، وغيرها من التهديدات والتحديات للسلم والأمن الدوليين (خطاب رئيس الجمهورية، ٢٠١٧).

أولت السياسة المصرية قضية السلم والأمن في القارة الأفريقية؛ أهمية خاصة على الكثير من المستويات مثل: المبادرات الرسمية، والأطر التنظيمية، والمساهمات الدولية؛ حيث تشارك مصر في ثماني بعثات حفظ سلام من أصل تسع بعثات على مستوى القارة الأفريقية في كل من كوت ديفوار، وأفريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية، والصحراء الغربية، وليبيريا، وجنوب السودان، ودارفور، ومالي، وحسب مركز الأمم المتحدة للإعلام بالقاهرة تسهم مصر حالياً بأكثر من ثلاثة الأف مصري يخدمون تحت راية الأمم المتحدة في عدد، من البعثات بأنحاء العالم، (أيمن شبانة، ٢٠١٩، ص ٥٢).

ج. انعكاسات بيئة التهديدات الأفريقية على الأمن القومي المصري:

تفرض بيئة التهديدات للسلم والأمن في أفريقيا تحديات صعبة أمام الدولة المصرية سواء فيما يتعلق بالأوضاع الراهنة في ليبيا، أو المناطق الجغرافية التي ترتبط بها مصالح استراتيجية للأمن القومي المصري، وعلى راسها دول حوض نهر النيل، والقرن الأفريقي، والساحل والصحراء؛ ففي مناطق حوض النيل انفصال جنوب السودان عن السودان عام ٢٠١١، تحدياً جوهرياً بالنسبة لمصالح مصر السياسية، والاقتصادية، والمائية؛ فقد شكل استمرار عدم استقرار الأوضاع في الكونغو، وبورندي تحدياً كبيراً للأمن القومي المصري، وللمصالح الوطنية المائية، وفي منطقة القرن الأفريقي يمثل استمرار النزاع في الصومال والذي تبعه في مرحلة لاحقة انفجار الوضع في اليمن وتوطن التهديد الإرهابي في منطقة القرن الأفريقي، والتي تزامن معها بعض أعمال القراصنة البحرية من القرب من سواحل البحر الأحمر، وخليج عدن، والذي يُعد تهديداً صريحاً وقوياً امام سلامة السفن العابرة لقناة السويس، والتي تمثل أهم الممرات الملاحته الدولية، واحد أهم مصادر الدخل القومي المصري، أما منطقة الساحل والصحراء التي تمتد إلى ليبيا بالحدود الغربية المصرية؛ فتمثل هذه الصحراء الكبيرة مرتعاً لكافة أنواع التهديدات العابرة للحدود مثل: الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، وذريعة من الدول الأجنبية للتدخل المباشر أو غير المباشر في القارة الأفريقية، بحجة محاربة الإرهاب مثل: ما حدث في ليبيا ومالي وأفريقيا الوسطى، (نورا أبو النصر، وورولن حامد، وأحمد رشوان، ص ١٥).

شكل رقم (١)

مؤشر الإرهاب في أفريقيا

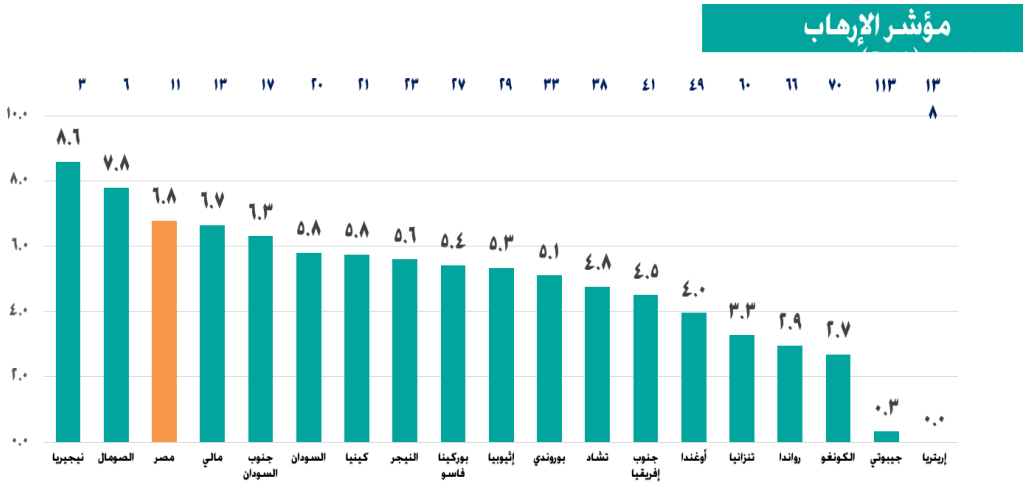

Source: The Global Terrorism Index 2019. Institute for Economics and Peace.

المصدر:

https://experience.arcgis.com/experience/8569ff7562ad481397dc573/add9

د. دور مصر في دعم بنية السلم والأمن الأفريقية؛ من خلال جهودها في مكافحة الإرهاب:

اتبعت مصر استراتيجية مهمة في مكافحة الإرهاب، بدأت فيها بالشأن الداخلي، منذ ٢٠١٤ م، والتي شهدت فيها مصر العديد من الحوادث الإرهابية والتنظيمات الإرهابية التي كانت تستهدف الأمن القومي المصري، وتُركز مصر على جهود مكافحة ظاهرة التطرف والإرهاب، التي تؤرق غالبية دول القارة الأفريقية، والتركيز ـ ايضاً ـ على إدارة الكوارث في أفريقيا والتوصل لحلول دائمة لمواجهة التحديات مثل: ظاهرة الإرهاب، والهجرة غير الشرعية وتداعيات التغير المناخي على السلم والأمن القاري؛ حيث استضافت مصر مؤتمراً لنواب العموم في الشرق الأوسط وفي شمال أفريقيا في فبراير ٢٠١٩ والذي استمر ثلاثة أيام، منذ العشرين وحتى الثالث والعشرين من فبراير ٢٠١٩، أعربت فيه الدولة المصرية عن أهمية دور جمعية نواب العموم الأفارقة؛ في العمل على رفع كفاءة نوابها، وبناء قدرات أعضائها، وكنوع من الدعم المصري لدور الجمعية في

تعزيز العمل الأفريقي المشترك خلال فترة رئاستها للاتحاد الأفريقي، (نهلة أحمد أبو العز، ٢٠٢٠).

قدمت مصر في هذا المؤتمر رؤيتها لظاهرة الإرهاب، واستعرضت جهودها في مكافحة هذه الظاهرة على الجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والدينية، والفكرية، وآليات التصدي لهذه الظاهرة وكبح عمليات التمويل لتلك الأنواع من التنظيمات الإرهابية سواء التمويل السياسي، أو المادي، أو الإعلامي، كما نظمت مصر في الفترة من الثاني عشر إلى الرابع عشر من ديسمبر ٢٠١٩، منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامين، في دورته الأولى، وشارك بالمنتدى عدد من رؤساء الدول الأفريقية، ورؤساء الحكومات، إضافة إلى ممثلين عن المنظمات الدولية، والإقليمية، والمالية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

وهدف المنتدى إلى توفير منصة دائمة للحوار والتفاعل بين قادة وخبراء القارة؛ تمهيداً لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الدعوة للاستثمار في موارد القارة الأفريقية، وتطوير البنى التحتية، وبحث سبل تحقيق السلام، وحل النزاعات المسلحة بالدول الإفريقية؛ نظراً لارتباطها الوثيق بالتنمية، وجذب الاستثمارات، والمؤسسات الدولية للمشاريع التنموية بالقارة، (أسماء طارق،٢٠٢١، ص٤٢).

كما بحث المنتدى سبل إعادة توطين اللاجئين والنازحين قسرياً، بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، وركزت جلسات المؤتمر على آليات منع الصراعات عبر مبادرة إسكات البنادق، وآليات السلام المستدام، فضلاً عن التطرق لدور المرأة الأفريقية، وتمكينها، والشراكة الأفريقية مع العالم، وفي إطار رئاسة مصر للاتحاد الإفريقي، عملت مصر على اتباع عدد من الخطوات التي كانت تهدف فيها إلى مكافحة الإرهاب، والسيطرة على تأثير هذه التنظيمات على الدول، والأنظمة الداخلية، ومكافحة الإرهاب، والعمل على نشر السلم، والأمن، والاستقرار في أفريقيا، (نهلة أحمد أبو العز، ٢٠٢٠)

ه. مبادرة إسكات البنادق٢٠٢٠:

احتفلت منظمة الوحدة الأفريقية في مايو عام ٢٠١٣ بالذكرى الخمسين لتأسيسها، وقد شهدت إحياء ذكرى اليوبيل الذهبي للاتحاد الأفريقي اعتماد رؤساء الدول والحكومات الأعضاء، إعلان الذكرى السنوية الخمسين، والذي عبّر عن إصرار القادة على "تحقيق هدف أفريقيا الخالية من النزاع، وجعل السلام حقيقة، وتخليص القارة من الحروب، والصراعات الأهلية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والكوارث الإنسانية، والصراعات العنيفة" وانطلق في هذا الوقت الحديث حول مبادرة: "إسكات البنادق"؛ حيث وقع الزعماء الأفارقة وثيقةSolemn declaration ، والتي تناولت رؤيتهم وتطلعاتهم للخمسين عاماً القادمة، (رؤية أفريقيا ٢٠٦٣)، وتضمنت تلك الرؤية مراحل مقسمة لفترات زمنية مقدار كل فترة منها ١٠ سنوات، وتشرف عليها إدارة التخطيط الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي

بالتشاور مع مختلف الأطراف داخل القارة، وقد حدد زعماء القارة في تلك الوثيقة نقاطاً محددة: نريد أفريقيا قوية، فتيّة، متعلمة، مصنعة، منتجة، وفاعلة في الدور العالمي، خاصة أن أفريقيا تمتلك أكثر من ٩٠% من احتياطيات الموارد في العالم، ويستند هذا المخطط، المشار إليه في جدول أعمال ٢٠٦٣، إلى تسريع تنفيذ المبادرات الوطنية، والإقليمية، والقارية الماضية، والسابقة، لضمان النمو، والتنمية المستدامة، ويقع في قلب جدول أعمال ٢٠٦٣، التطلع إلى أفريقيا آمنة وسلمية، وخلصت هذه الخارطة إلى مراحل محددة بأجندة زمنية تشمل: (عزة هاشم، ٢٠١٩).

- عام ٢٠١٦: التحول إلى البث التلفزيوني الرقمي في كل أنحاء أفريقيا.
- عام ٢٠١٧: تسريع إنشاء منطقة قارية للتجارة الحرة.
- عام ٢٠١٨: تتمتع القارة باتصالات حديثة متماشية مع الاتصالات الدولية.
- عام ٢٠١٩: المضي قدما في توحيد مواصفات جواز السفر الرقمي الأفريقي.
- عام ٢٠٢٠: العمل على إسكات صوت البنادق في القارة من خلال العمل على احتواء النزاعات والصراعات داخل القارة، وأن يتم التعامل من جانب كل من له قضية في القارة؛ من خلال المفاوضات والطرق السلمية لحلها، خاصة في ظل السعي نحو تطوير القوات الأفريقية بشكل كبير، وألا يكون هناك أي وجود لقوات حفظ سلام من خارج القارة.
- عام ٢٠٢٢: تطوير برامج التجارة الأفريقية البينية؛ حيث تكون الأولوية للتجارة بين دول أفريقيا.

اعتمدت مصر مبادرة "إسكات البنادق" خلال القمة الأفريقية بأديس أبابا، في فبراير ٢٠١٩، والتي أعدها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، حيث تضمنت المبادرة آليات محددة؛ لإنهاء النزاعات والحروب بالقارة السمراء بحلول عام ٢٠٢٠، وتستهدف مبادرة "إسكات البنادق" إلى التوصل إلى اتفاقات نهائية؛ بوقف إطلاق النار مع أطراف النزاعات في أنحاء القارة ، بالإضافة إلى طرح مبادرات للحوار بين كافة الأطراف، وإيصال المساعدات الإنسانية للمتضررين من النزاعات، ومحاربة المجاعات، في حين أكد مجلس الأمن الدولي على دعمه لمبادرة إسكات البنادق، وأصدر القرار ٢٤٥٧ بالإجماع والذي رحب فيه بتصميم الاتحاد الأفريقي على تخليص أفريقيا من النزاعات في الشهر نفسه ، (أميرة عبد الحليم ،٢٠١٨)

وفي هذا الإطار، عقدت مصر في ديسمبر لأول مرة في القاهرة اجتماعات خبراء اللجنة المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن بالعاصمة الإدارية الجديدة، الذي استمر لأربعة أيام منذ الخامس عشر، وحتى التاسع عشر من ديسمبر؛ هدفت فيها هذه الاجتماعات إلى توحيد القرارات بين الدول الأفريقية؛ لإيقاف أية تهديدات أو عدائيات تواجه القارة، وبحث قضايا السلم والأمن، وتطوير القوة الأفريقية الجاهزة، وقدرتها على الانتشار السريع، لتنفيذها من قبل الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والآليات الإقليمية،

ومنع النزاعات، وتسويتها، وقد شملت الاجتماعات ثلاثة مستويات تشكلت من الخبراء، ورؤساء الأركان ووزراء الدفاع ؛ للانتهاء بتوصيات، والعرض على القمة الأفريقية الأتية لاعتمادها من دول الاتحاد الأفريقي، ودخولها حيز التنفيذ.

كما قدمت اللجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن توجيهات حول الجهود المبذولة نحو تعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا، وفي هذا الإطار، استكمل هذا الاجتماع أعمال الاجتماع العادي الحادي عشر للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن، والاجتماع العادي الرابع عشر لرؤساء أركان الدفاع الأفريقيين، والذي عقد بأديس أبابا بأثيوبيا، من ٨ إلى ١٢ أكتوبر٢٠١٩، تناول فيها الجهود المستمرة التي تبذلها المفوضية؛ لتيسير تنفيذ مبادرات السلم والأمن، ونشر القوة الأفريقية الجاهزة فى الوقت المناسب، وقدرتها الإقليمية على الاستعداد، كما هدف إلى تعظيم الجهود المبذولة؛ لإسكات البنادق، والأسلحة في أفريقيا، وتعزيز المكاسب التي تحققت حتى الآن، وفي إطار جهود مصر في مكافحة الإرهاب؛ عملت على اعتماد خارطة طريق القاهرة ؛ لتعزيز عمليات حفظ السلام بوصفها نواة لموقف أفريقي موحد، في إطار عمليات حفظ السلام الأممية، وفى ظل إعادة الهيكلة الجارية، (أسماء طارق،٢٠٢١، ص ٤٣).

و. اتفاقية استضافة مركز الاتحاد الأفريقي؛ لإعادة الإعمار بعد النزاعات:

فـي إطـار سياسـة مصـر الأمنيـة لنشـر السـلم والأمـن والاسـتقرار فـي أفريقيـا، استضافت مصر في الحادي عشر ديسمبر٢٠١٩، اتفاقية مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار بعد النزاعات؛ حيث وقع وزير الخارجية المصري "سامح شكري" ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي "موسى فكي"، اتفاقية استضافة مركز الاتحاد الأفريقي؛ لإعادة الإعمار، والتنمية بعد النزاعات، الذي اقترحته مصر في فبراير الماضي؛ حيث تحدث الرئيس "عبدالفتاح السيسي" في خطابه عن المركز بقوله: " نهدف إلى أن يكون المركز بمنزلة منصة تنسيق جامعة، وعقل مفكر يعكف على إعداد برامج مخصصة للدول الخارجة من النزاعات؛ تراعي خصوصية كل دولة، وتحمي حقها في ملكية مسار إعادة الإعمار والتنمية "(محمد الجزار،٢٠١٩)؛ حيث يهدف المركز إلى إعادة الإعمار، والتنمية الأفريقية، والعمل على تحصين الدول الأفريقية الخارجة من النزاعات، والصراعات ضد أخطار الانتكاس؛ وعدم الاستقرار، إلى جانب تعظيم قدرات مؤسسات الدول لأداء مهامها في حماية أوطانها ترسيخاً للاستقرار والسلام، (أيمن السيد عبد الوهاب، ٢٠٢٢).

الخاتمة:

سعت مصر في أعقاب قيام ثورة ٣٠ يونيو؛ إلى استعادة الدور المصري في أفريقيا كإحدى دوائر الأمن القومي المصري خاصة في ظل العلاقات التاريخية، والمصالح الحيوية بين مصر ومحيطها الأفريقي؛ حيث تسعى مصر لاستعادة دورها التاريخي في القارة؛ من خلال رؤية استراتيجية جديدة.

شهدت استراتيجية مصر الأفريقية؛ تعميقًا لنهج الكسب المتبادل، وتعزيز التعاون الشامل بين مصر وشقيقاتها من الدول الأفريقية في مجالات تعزيز السلم والأمن، ومحاربة الإرهاب، وتطوير البنية الأساسية الإنتاجية، وتوسيع فرص التبادل التجاري، والاستثمار المباشر.

استهدفت مصر في استراتيجياتها في أفريقيا مجموعات من الدول تنقسم إلى دول حوض النيل، ومن أهمها دول حوض نهر النيل التي تضم إحدى عشرة دولة أفريقية (بوروندي، ورواندا، اريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان وتنزانيا واوغندا والسودان ومصر)، ودول القرن الأفريقي والتي تضم: أثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وجيبوتي، وجنوب السودان، والسودان، وكينيا، والصومال، ودول ذات أهمية اقتصادية من خلال أربع بوابات رئيسة هي: داكار، وأبيدجان، وكوتونو، و ودوالا.

وفرضت بيئة التهديدات للسلم والأمن في أفريقيا الكثير من التحديات بالنسبة للأمن القومي المصري سواء لدول الجوار مثل ليبيا أو السودان، أو بدول حوض نهر النيل، ومنطقة القرن الأفريقي؛ حيث انعكس ذلك على اهتمام مصر في دعم السلم والأمن الأفريقي من خلال انخراطها، وتفاعلها مع جهود الوساطة، وتسوية النزاعات، أو جهود حفظ السلام.

اتبعت مصر استراتيجية مهمة في مكافحة الإرهاب، بدأت فيها بالشأن الداخلي، منذ ٢٠١٤، والتي شهدت فيها مصر العديد من الحوادث الإرهابية، والتنظيمات الإرهابية التي كانت تستهدف الأمن القومي المصري، وتُركز مصر على جهود مكافحة ظاهرة التطرف والإرهاب، التي تؤرق غالبية دول القارة الأفريقية، والتركيز ايضاً على إدارة الكوارث في أفريقيا، والتوصل لحلول دائمة لمواجهة الكثير من التحديات مثل ظاهرة الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، وتداعيات التغير المناخي على السلم والأمن القاري.

المراجع باللغة العربية:

أبـو العز ، نهلـة أحمـد : الاسـتثمارات المشـتركة بـين مصـر ودول حـوض النيـل, مركـز فاوس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية. https://pharosstudies.com/

أبو النصر، نـورا و حامـد ، ورولـن و رشـوان ،أحمـد: دور مصـر فـي تعزيـز بنيـة السـلم والأمـن الأفريقيـة، مجلـة الملـف المصـري، مركـز الدراسـات السياسـية والاستراتيجية، العدد ٥٤ سنة ٢٠١٩

الاتحاد الأفريقي: الاستراتيجية البحرية المتكاملة لإفريقيا لعام ٢٠٥٠، النسخة رقم ١.٠ ٢٠١٢

أمل ، أحمد: مهددات أمن الحدود في أفريقيا: المظاهر، والأسباب، وسياسات الاستجابة، مجلـة السياسـة والاقتصـاد، كليـة السياسـة والاقتصـاد جامعـة بنـى سـويف، المقالـة ٨، المجلد ١٤، العدد ١٣، يناير ٢٠٢٢.

أبو العينين، محمود :"الدور الإقليمي المصري في أفريقيا منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ بين الاستمرارية والتغيير" كتابات نيوز القاهرة: ٢٩ سبتمبر ٢٠١٤ .

الصـباحى ، نسـرين: دراسـة قـراءة فـي الاسـتراتيجية المصـرية الجديـدة تجـاه القـارة الأفريقيـة: رسـالة التنميـة، والأمـن، والتكامـل الإقليمـي، الجزائـر، الموسـوعة الجزائريـة للدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية، يونيـو ٢٠١٨ https://www.politics-dz.com/

الطويل ، أماني: تحولات القرن الأفريقي بين المستجدات والتدعيات؟؟

الطويـل ، أمـاني: حصـاد جولـة السيسـي الافريقيـة، القـاهرة، مركـز الاهـرام للدراسـات السياسية والاستراتيجية، أغسطس ٢٠١٧.

الطويل ، أماني: دراسة مصر وأفريقيا تطورات إيجابية وتحديات ماثلة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أغسطس ٢٠١٧

الهلالـي ، هالـة السيد: الأمـن المـائي المصـري دراسـة فـي التهديـدات والمخـاطر وآليـات المواجهـة سـد النهضـة نموذجـاً، مجلـة كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسـية، كليـة الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، المجلد ٢٠، العدد ٢ - الرقم المسلسل للعدد ٧٩، أبريل ٢٠١٩

العليمي ، محمد بيلي: العودة للدور الإقليمي لمصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٥ يوليو ٢٠١١.

الجزار ، محمد. ملامح السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا منذ عام ٢٠١٤, مركز دراسات الوحدة العربية. على الرابط https://caus.org.ib/ar

جـابر ، محمـد: العلاقـات المصـرية الأفريقيـة مـن التهمـيش إلـى الانـدماج دراسـة حالـة العلاقـات المصـرية الأثيوبيـة ، مصـر، المركـز الـديمقراطي العربـي للدراسـات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية ، سبتمبر ٢٠١٨

جـابر، مـروة و رفـاعي يسـرا: فـرص تعزيـز العلاقـات التجاريـة بـين مصـر والسـوق المشـتركة لشـرق وجنـوب أفريقيـا الكوميسـا، القـاهرة، دوريـة، مركـز المعلومـات واتخاذ القرار، مجلس الوزراء، العدد الثاني، ٢٠٢١.

حسـن ، حمـدي عبـد الـرحمن: الصـعود المصـري وأمـن القـرن الأفريقـي، مجلـة آفـاق استراتيجية ـ العدد ٣ – يونيو ٢٠٢١

خطاب رئيس الجمهورية: قمة مجلس الأمن حول إصلاح عمليات حفظ السلام، موقع رئاسة الجمهورية ، سبتمبر ٢٠١٧ https://www.presidency.eg/AR/

رسلان ،هاني و عبد الحليم ، أميرة: تجديد الدور آليات تعزيز الوجود المصري في القارة الأفريقية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ـ أغسطس ٢٠٢٠

شبانة ، ايمن: التقرير الاستراتيجي الأفريقي – مصر ورئاسة الاتحاد الأفريقي، جامعة القاهرة، كلية الدراسات الافريقية العليا، الإصدار الثالث عشر، ٢٠١٩)،

طـارق ، أسـماء: دور مصـر القيـادي فـي رئـاسة الاتحـاد الأفريقـي ٢٠١٩-٢٠٢٠،المركز العربي للبحوث والدراسات، مايو ٢٠٢١

عبـد الحلـيم ، اميـرة. سياسـة مصـر الخارجيـة تجـاه دول حـوض النيـل, مركـز الاهـرام للدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية, الملـف المصـري, العـدد ٤٣, السـنة الرابعـة, ٢٠١٨.

عبـد الـرحيم ، سـحر : "نمـاذج مـن تـاريخ العلاقـات المصـرية- الأفريقيـة، آفـاق أفريقيـة، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد: ١٢، عدد ٤٣، ٢٠١٥م)

عبد الوهاب ، أيمن السيد : السياسة الخارجية المصرية بين الثوابت والممانعات, مركز الأهـرام للدراسـات الاسـتراتيجية, مـايو ٢٠٢٢
https://acpss.ahram.org.eg/News/16265.aspx

مركـز المعلومـات ودعـم اتخـاذ القـرار: اسـتراتيجية تنميـة العلاقـات المصـرية الافريقيـة الاســتراتيجية المصــرية مســارات التوجــه المســتقبلي، مجلــس الــوزراء https://experience.arcgis.com/experience/8569ff7562ad48139

هاشم ، عزة: مبادرة إسكات البنادق.. هل تنهي الحروب في القارة السمراء؟؟

وهبـه ، أميـر وجـدى يوسـف: السياسـة الخـارجيـة المصـرية تجـاه أفريقيـا منـذ ٣٠ يونيـو ٢٠١٣ بـالتركيز علـى منطقـة حـوض النيـل، رسـالة ماجسـتير، كليـة الدراسـات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة، ٢٠٢١.

المراجع باللغة الاجنبية:

Aaron Maasho, "African Union suspends Egypt over Mursis ouster Reuters" Website ,Visited at 2:40 am,1August 2020,at Link:https://www.reuters.com/article/us-egypt-protests-africa/african-union-suspends-egypt-over

http//acpss.ahram.org/news

https://al-ain.com/article/gun-nitiative-succeed-ending-wars-africa